راجح.. من رئيس وفد حوثي إلى وكيل للبنك المركزي اليمني بعدن

الأمناء / خاص :

مع دخول انهيار العملة اليمنية منعطف خطير ينذر بحسب مراقبون بكارثة اقتصاديه غير مسبوقة مع انقطاع رواتب العسكريين منذ أشهر طويلة.

يأتي ذلك في ظل صمت حكومي مخز وفشل إدارة للبنك المركزي في إيقاف تدهور العملة، واستمرار مليشيات الحوثي في اختراق البنك المركزي.

هذا وتحصلت صحيفة "الأمناء" على معلومات صادمة تفيد بأن وكيل البنك المركزي اليمني المساعد لقطاع الرقابة الحالي منصور راجح الذي عين في أواخر العام ٢٠١٨ م كان قبل شهر من هذا التعيين على رأس وفد اقتصادي حوثي إلى ألمانيا يتعلق بالبنك المركزي التابع للحوثيين.

وطبقا للمصادر فقد جرى تعيين راجح منصور وكيلا للبنك المركزي لدى الشرعية دون أن يعلن انشقاقه عن الحوثيين وهو ما يدل بحسب مراقبون بأنه لا زال يدين بالولاء للجماعة.

يذكر بأن منصور راجح قد سبق ومنع طاقم قناة العربية من عمل تقرير حول تدهور العملة وكان غاضبا من مشاهدة مراسل قناة العربية داخل البنك ووجه كلاما لاذعا للحراسة الأمنية على خلفية سماحها لطاقم القناة بالدخول .

خبير عسكري: الجيش الوطني قوة بشرية وهمية ومحاكمة محسن والمقدشي أولوية لتحقيق النصر

الأمناء /خاص:

قال العميد جميل المعمري، خبير عسكري واستراتيجي، أثناء مداخلته في برنامج قضايانا على قناة الغد المشرق، الذي يقدمه الإعلامي وديع منصور: "إن الحديث عن إحصائيات دقيقة للجيش الوطني لا توجد، ولكن على سبيل الذكر من حيث القوة البشرية فالجيش الوطني بالأرقام، فالمنطقة العسكرية الرابعة مثلا ١٢٧ ألف جندي، وهذه في عدن لحج وتعز وأبين، وفي مأرب هناك ٢٠٠ ألف جندي، ولكن في الحقيقة وعلى أرض الواقع وفي المعسكرات لا يوجد ربع القوة". مضيفا: "إن القيادات العسكرية الفاشلة ترفع الكشوفات وتستغل غياب الرقابة والمتابعة، وبذلك تسيء للجيش الوطني، فنهب الرواتب حاصل ولا توزع إلا الفتات".

وأشار المعمري إلى أن "الجيش الوطني من حيث التسليح متوسط وخفيف فهو لا يتجاوز مدرعة النمر وبعض المدرعات غير الحديثة، إضافة إلى مدافع ورشاشات متوسطة وصواريخ الكورنيت وبعض مدافع الهوزر، ولا يوجد راجمات صواريخ ولا أسلحة نوعية".

ووصف المعمري استمرار المقدشي وزيرًا للدفاع هو دليل على فساد الحكومة الشرعية، ففي كل دول العالم في حال حدوث الفشل في تحقيق نصر والتعرض للهزيمة فأول عمل يجري تقديم وزير الدفاع الاستقالة. منوها أن هذا يحدث عند الجيوش والقيادات التي تحترم نفسها والشرف العسكري ولكن نحن لا يوجد لدينا قيادات للحرب وللقتال والتحرير وإنما من أجل الغنيمة والتجارة وجمع الأموال لشراء العقارات هنا أو هناك عبر افتعال سيناريوهات لاستنزاف دول الخليج وابتزازها، وهذا حاصل وتعلمه الشرعية وغيرها.

وأشار إلى أن "الحكومة الشرعية لو كانت فعلا حكومة فأولويتهم لتحقيق النصر على المليشيات هو محاكمة الفاشلين والفاسدين، وأولهم قائد ملف الحرب علي محسن ووزيره الأفشل للدفاع المقدشي، فهم من يتحمل المسؤولية بممارسات تضر بالجيش الوطني وأفراده الذين ليس لهم ذنب بما يجري، بل هم رجال ومقاتلون قادرون على تحقيق النصر في حالة كانت قيادتهم حقيقية لا تنهب ولا تتاجر برواتبهم ولا تمارس ضدهم كل التجاوزات والمخالفات وتحاصرهم من الذخيرة وتجبرهم على الانسحابات وتفرض عليهم آليات أدت إلى تسليم مواقع الحوثي، وهي ضمن الخيانة التي تكشفت في أكثر من مكان، وهذا معروف للكل".

الشرعية تسرق النفط وتنهب الموارد وتترك الظلام للجنوب.. قسمة اللصوص!

الأمناء / خاص :

كلما اشتد الخناق على الشرعية الإخوانية الإرهابية في محافظات الجنوب بمسيرات واحتجاجات سلمية على تردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ازداد صلف واستكبار العصابة الإخوانية الإرهابية بتصعيد حرب الخدمات؛ لتعميق أزمات المعيشة، والإضرار بالواقع الاجتماعي والاقتصادي لشعب الجنوب.

ففي ظل مؤامرات الشرعية الإخوانية الإرهابية، تضاعفت ساعات انقطاع الكهرباء في العاصمة عدن وبقية المحافظات، حتى أن تنامي هذه الأزمة أصبح يهدد مختلف المناطق بالغرق في الظلام في الأيام القادمة.

تهربت الشرعية الإخوانية الإرهابية من دفع مستحقات شركات الطاقة الخاصة، وتحفظ بعضها في قبول خطاب ضمان محافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس، ودعوة الحكومة لاستمرار نشاطها، وعطلت نصف إمداداتها لمحطات الكهرباء، وبالتالي تتضاعف ساعات انقطاع الكهرباء، كما يحدث في بقية محافظات الجنوب.

جريمة الشرعية الإخوانية الإرهابية بنهب مستحقات شركات الطاقة، وإغراق محافظات الجنوب في الظلام، تزيد أعباء الحياة على كاهل المواطن الجنوبي في العاصمة عدن، شأنها في ذلك شأن محافظات الجنوب التي أعلنت الشرعية الإخوانية عليها "حرب الخدمات" في ظل غياب متعمد لدور السلطات المحلية التابعة للشرعية الإخوانية في التعامل مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والخدمية، ما أشعل فتيل الغضب في وجهها من قبل المواطنين بحضرموت والمهرة وشبوة وغيرهَا.

لا تعبأ الشرعية الإخوانية بالأوضاع الحياتية للمواطنين في ظل أزمة الكهرباء الطاحنة التي أضحت سمة أساسية على مدار العام، وتنشغل في تحصيل عوائد مالية كبيرة من عملية تهريب الوقود إلى جانب نهب عوائد أعلى، عندما تدفع لبيع المشتقات النفطية في السوق السوداء، وتعمل على استغلال المواطنين الذين لا يجدون مفرا سوى اللجوء إليها للتخفيف من وطأة النتائج الكارثية للأزمة.

وما يزيد الأزمة سوءا لجوء الشرعية الإخوانية إلى رفع أسعار الوقود في المحطات، لتشهد بعدها كافة المناطق ارتفاعا كبيرا في أجرة المواصلات، وبالتالي زيادة كبيرة أيضا في أسعار المواد الغذائية.

يعي شعب الجنوب جيدا أن حرب الخدمات تضع أعباء كثيرة على كاهله، وأنها تستهدف إفقاره، على الرغم من أنه يمتلك النفط والموارد المائية والثروة البشرية، وعائدات كل هذه الثروات تذهب إلى جيوب الفاسدين من قيادات الشرعية الإخوانية الذين يحرمون منها أصحابها الحقيقيين.

في الوقت نفسه، تواصل الشرعية الإخوانية تصدير نفط الجنوب واستغلال موارد الموانئ وجماركها التي قدرتها بـ٧٠٠ مليار ريال سنويا، دون سداد أي من التزاماتها، بل على النقيض تشن حرب خدمات على المواطنين الأبرياء.

وتلاحق الاتهامات عناصر الشرعية الإخوانية بشأن الكثير من المنح والمساعدات سواء النفطية أو الغذائية أو الطبية التي تتلقاها، ولا تعرف تجاهها سوى السطو عليها، وحرمان أهل الجنوب منها في إطار سياسات الكذب والخداع والمراوغة التي تمارسها في كل وقت، ولا تعرف غيرها

من هو السفير البريطاني الجديد في اليمن؟ وماذا قال في أول تصريح له؟

الأمناء / وكالات :

قال سفير المملكة المتحدة الجديد لدى اليمن، ريتشارد أوبنهايم، إنه "يتطلع للعمل لإيجاد تسوية سياسية دائمة لوقف الصراع، والسماح بإعادة بناء البلاد".

ونشر "أوبنهايم" تسجيلا على حسابه في "تويتر"، قال فيه إن "الصراع تسبب في معاناة شديدة للملايين من اليمنيين، وأدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح".

وأضاف "أتطلع إلى العمل مع زملاء يمنيين من كل الأطياف السياسية ومن المنظمات غير الحكومية من خلال الاستماع لوجهات النظر المختلفة".

وتابع إنه من أجل "الوصول إلى تسوية دائمة يجب أن تشترك كل الأطراف، وليس فقط المتورطون في الصراع". مشددا على إشراك "الجماعات التي لديهم اهتمام بالسلام والنساء والشباب والمجتمع المدني".

ولفت إلى أن هدفه "مساعدة اليمنيين للحصول على السلام الدائم"، مضيفا أنه سيعمل عن قرب مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة والآخرين في المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف.

ويعد ريتشارد أوبنهايم، من الدبلوماسيين البريطانيين المتمرسين في إدارة الشؤون الدولية، كما تصفه تقارير إعلامية.

وسبق له أن تولى منصب نائب السفير البريطاني في المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١٨ وحتى تعيينه الجديد كسفير لبلاده في اليمن.

كما عمل نائبا لرئيس وحدة قمة الكومنولث ومبعوث لشؤون الكومنولث، في وزارة شؤون مجلس الوزراء، ومنسقا لصندوق الازدهار في المرحلة الانتقالية، إدارة الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية، بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

وأمضى اوبنهايم ثلاثة أعوام ابتداء من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧، كمستشار سياسي للشؤون الأمنية/الخارجية في اليابان بعد أن عمل هناك أيضا بين عامي ٢٠١١- ٢٠١٥، سكرتيرا أول لشؤون الطاقة وتغير المناخ.

وشغل بين ٢٠٠٧- ٢٠٠٩ منصب سكرتير أول ورئيسا للقسم السياسي بسفارة بلاده في بغداد، قادما من مسقط، التي شغل فيها مهام السكرتير الثاني للشؤون السياسية والصحفية والعامة.

كما عمل مؤقتا في بغداد (لمدة شهر) في ٢٠٠٧ كرئيس لفريق إدارة الأزمات؛ وفي البصرة (لمدة شهر) أيضا من عام ٢٠٠٦ كرئيس لديوان السفارة.

وقبل توليه هذه المهام في الشرق الأوسط تفرغ اوبنهايم بين ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ لتعلم اللغة العربية، وفي عام ٢٠٠٣عمل الدبلوماسي البريطاني في بعثة المملكة المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك.

وبين ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، كان اوبنهايم مسؤولا لشؤون توسيع الاتحاد الأوروبي/تركيا/قبرص، في إدارة أوروبا بوزارة الخارجية.